

Distr.: General
9 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البندهان ٩ و ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٩

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن الأثر المترتب في الميزانية على القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٩، التي عُقدت في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩.

ويقدم هذا التقرير معلومات تتعلق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠١٩ المعنون "برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠"، والقرار ٣٢/٢٠١٩، المعنون "الفريق الاستشاري المخصص لهايتي". وسيجري استيعاب الأثر المترتب في ميزانية عام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالقرار ٣٢/٢٠١٩، وقدره ٤٤ ٩٠٠ دولار، ضمن إطار الموارد الإجمالية التي ستتاح في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالقرار ٣/٢٠١٩، ستتحمل الحكومة المضيفة التكاليف الإضافية المتعلقة باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة في عام ٢٠٢١. وبناء على ذلك، لا يُطلب في هذا الصدد رصد اعتماد إضافي يفوق المستوى الحالي للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.



أولا - مقدمة

- ١ - يقدّم هذا التقرير لإبلاغ الجمعية العامة بالأثر المترتب في الميزانية على القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٩، التي عُقدت في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩.
- ٢ - وقد اتخذ المجلس قرارين أذن فيهما لكيانات الأمانة العامة المعنية بأن تضطلع بأنشطة إضافية، بما في ذلك أنشطة لم تُرصد لها أي مخصصات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠^(١).
- ٣ - وإذا اتخذ المجلس خلال عام ٢٠١٩ وبعد صدور هذا التقرير أي قرارات و/أو مقررات تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠، فستصدر التقديرات المنقحة المعنية في شكل إضافة لهذا التقرير.

ثانيا - الأثر المترتب في الميزانية الناشئ عن القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - القرار ٣/٢٠١٩: برنامج عمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

- ٤ - في الفقرة ١٦ من القرار ٣/٢٠١٩، أعرب المجلس عن تقديره وتأييده للعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة على أعلى مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، في عام ٢٠٢١ لمدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل.
- ٥ - وبناء على ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أنه في حالة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة، سيتعين على حكومة قطر أن تتحمل التكاليف الإضافية عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، التي تنص على أنه يجوز لهيئات الأمم المتحدة أن تعقد دوراتها خارج مقارها المحددة عندما توافق الحكومة التي تدعوها إلى عقد دورة في أرضها على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية الناجمة عن ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بعد التشاور مع الأمين العام بشأن طبيعة هذه التكاليف ومداهما المحتمل.

باء - القرار ٣٢/٢٠١٩: الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

- ٦ - في الفقرات ١٣ إلى ١٦ من القرار ٣٢/٢٠١٩، قام المجلس بما يلي:
- (أ) قرر تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين اختتام أعمال دورة عام ٢٠٢٠، لكي يتسنى للفريق الاستشاري أن يتابع الوضع عن كثب ويقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهايتي، تعزيزاً لانتعاشها وتعميرها واستقرارها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة عنصري الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم

(١) وترد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ في الوثيقة (Introduction) A/74/6 وفي وثائق أبواب الميزانية المنفصلة (Income sects. 1-3 و Sects. 1-36) والتصويبات المتصلة بها.

إلى هايتي، وفقاً لأولويات التنمية الوطنية في الأجل الطويل، واستناداً إلى الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، مع التشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية مع الآليات القائمة؛

(ب) أعرب عن ارتياحه للدعم الذي يقدّمه الأمين العام إلى الفريق الاستشاري، وطلب إليه أن يواصل تقديم الدعم الملّئم لأنشطة الفريق في حدود الموارد المتاحة؛

(ج) طلب إلى الفريق الاستشاري أن يواصل، في سياق إنجاز ولايته، التعاون مع الأمين العام وممثلته الخاصة لهايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والرئيس المقبل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وسائر الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، ورحب في هذا الصدد باستمرار الحوار بين أعضاء الفريق الاستشاري ومنظمة الدول الأمريكية؛

(د) طلب أيضاً إلى الفريق الاستشاري أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه في دورته لعام ٢٠٢٠.

٧ - وتشير التقديرات إلى أن الدعم الذي يتعين تقديمه إلى الفريق الاستشاري المخصص لهايتي سيبلغ ٩٠٠ ٤٤ دولار (انظر الجدول ١)، وهو مبلغ لم ترصد له أي مخصصات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وسيتألف مما يلي: (أ) مصروفات السفر لأعضاء الفريق الاستشاري وموظفين اثنين على الأكثر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للاجتماع مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمة الدول الأمريكية في عام ٢٠٢٠ والقيام ببعثة إلى هايتي في السنة نفسها (٤٠٠ ٤٠ دولار)؛ (ب) خدمات دعم الاجتماعات والمصاريف الأخرى في هايتي (٥٠٠ ٤ دولار).

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	
٣٦ ٥٠٠	سفر الممثلين
٣ ٩٠٠	سفر الموظفين
٤ ٥٠٠	الخدمات التعاقدية
٤٤ ٩٠٠	المجموع

٨ - وفي سياق النظر في القرارات السابقة التي مدّد المجلس بموجبها ولاية الفريق الاستشاري، وكان آخرها القرار ١٨/٢٠١٩، جرى استيعاب الاحتياجات ذات الصلة ضمن الموارد المرصودة للباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويقترح بالمثل أن تُستوعب الاحتياجات من الموارد البالغة ٤٤ ٩٠٠ دولار الناجمة عن اتخاذ القرار ٣٢/٢٠١٩

ضمن إجمالي الموارد التي ستتاح في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

٩ - وفيما يتعلق بالأحكام الواردة في الفقرة ١٤ من القرار ٣٢/٢٠١٩، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم الملائم لأنشطة الفريق الاستشاري في حدود الموارد المتاحة، وُجّه نظر المجلس إلى الأحكام الواردة في الجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ بآاء والقرارات اللاحقة، وكان آخرها القرار ٢٦١/٧٢، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية التي أنيطت بها مسؤوليات مسائل الإدارة والميزانية، وأكدت أيضاً من جديد دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

ثالثاً - الاحتياجات الإجمالية

١٠ - يبلغ الأثر المترتب في الميزانية على القرارات التي اتخذها المجلس خلال دورته لعام ٢٠١٩ مبلغاً قدره ٩٠٠ ٤٤ دولار ويتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠؛ ويُقترح استيعاب هذا المبلغ ضمن إطار الموارد الإجمالية التي ستتاح في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١١ - يقترح أن تُستوعب الاحتياجات من الموارد البالغة ٩٠٠ ٤٤ دولار الناجمة عن اتخاذ القرار ٣٢/٢٠١٩ ضمن إجمالي الموارد التي ستتاح في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠. وبناء على ذلك، لا يُطلب في هذا الصدد رصد اعتماد إضافي يفوق المستوى الحالي للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

١٢ - والجمعية العامة مدعوة إلى أن تحيط علماً بالعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة في عام ٢٠٢١.